أضرب الحال بين النحويين وعبد القاهر الجرجاني

م.د. محمد سلام مظهر

جامعة كربلاء/ كليّة التربية للعلوم الإنسانية/قسم اللغة العربية

07802505932

Mohammed.salam@uokerbala.edu.iq

الملخص:

الحمد لله عدد خلقه، ورضا نفسه، وزنة عرشه، والصلاة والسلام على خير خلقه نبيه المصطفى محمد الأمين وآله الطيبين الطاهرين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

و بعد...

فقد حضي موضوع الحال اهتماما كبيرا لدى علماء النحو، ووقفوا على مسائله وأوضحوا ما يجوز منها ومالا يجوز، واختلفت مذاهبهم في ذلك، ويعد الحال من الأبواب النحوية المهمة، لذلك جاء بحثي على بيان أضرب الحال بين النحويين وعبد القاهر الجرجاني، مبينًا فيه مفهوم الحال بين النحويين والجرجاني، ومجيء الحال جملة فعلية، ومجيء الجملة الاسمية حالاً.

Summary:

Praise be to God for the number of His creation ، the satisfaction of Himself ، and the weight of His Throne ، and prayers and peace be upon the best of His creation ، His Prophet ، the Chosen One ، Muhammad the Trustworthy ، and his good and pure family ، and those who follow them in righteousness until the Day of Debt.

And after...

The subject of the adverb has received great attention from grammar scholars ، and they have examined its issues and clarified what is permissible and what is not. Their schools of thought differed on that ، and the adverb is considered one of the important grammatical chapters. Therefore ، my research was based on a statement of the most striking case between the grammarians and Abd al- Qahir al- Jurjani ، explaining in it the concept of the adverb. The situation between grammarians and al- Jurjani ، and the advent of the situation A verbal sentence ، and the nominal sentence comes immediately.

الكلمات المفتاحيّة:

(الحال، أضرب الحال، الجملة الاسمية حالاً، الجملة الفعلية حالاً، الفضلة، النحويون، والبلاغيين).

Key words :

the nominal sentence ، the concept of the adverb ،I strike the adverb Between grammarians the virtue ، the verbal sentence adverb ،adverb and rhetoricians.

التمهيد

مفهوم الحال بين النحويون والجرجاني

تكلّم النحويون عن الحال ويكاد يتفق جميعهم على أنه اللفظ الذي يدل على هيأة فاعل أو مفعول نحو : (جاء زيد خائفا) فالحال هنا هي وصف هيأة الفاعل حين وقوع الفعل منه، ووصف هيأة المفعول حين وقوع الفعل به لا مطلقا ولذلك كانت الحال مقيدة ومخصصة له، فالمثال السابق خائفا مخصصا للمجيء ومقيدا له فإذا انتفى المجيء انتفى الخوف له ضرورة؛ لأنه إذا انتفى العام انتفى الخاص. [1]

وبهذا المعنى بيّن ابن سراج (316هـ) أن الحال هي هيأة للمسند فاعلا كان أو مفعولا أوأي معمول وشرط أن يكون ذلك في وقت الإخبار، وهذه الحال تكون غير لازمة لصاحبها، فلا يجوز أن تقول: (جاءني عليٌّ أخضر ولا أعرج) ولا (جاءني وليد قصير)، أما إذا كان ذلك تطاولا على الشخص وليس بخلق فيه جاز ذلك[2].

وذهب الزمخشري (ت538هـ) إلى أنها فضلة أيضا إذ رأى أن الحال تشبه المفعول به في الفضلة بعد مجيء الجملة وتشبه الظرف في "أنها مفعول فيها ومجيئها لبيان هيأة المسند". [3]

وعدَّ ابن يعيش (ت643هـ) الحال جواب عن كيف إذ قال : "اعلم أن الحال وصف هيأة فاعل أو مفعول وذلك نحو(جاء زيد صامتا)، (وأقبل محمد مسرعا) واعتباره بأن يقع في جواب كيف فإذا قلتَ (أقبل عبد الله ضاحكا) فكأن سائلا سأل كيف أقبل؟ فقلت أقبل ضاحكا"[4]

أما المحدثون فلم يختلفوا عن القدماء في أنها فضلة تبين هيأة صاحبها إذ قال الأستاذ عباس حسن : "فالمفرد ما ليست جملة ولا شبهها نحو :أشرب الماء صافيا"[5]

فالنحويون حسب النصوص التي سبقت لم ينتبهوا إلى دلالة الحال ولا إلى الأمور البلاغية التي جاءت من أجلها الحال، أما الجرجاني فقد تنبه إلى معناها البلاغي والدلالي، والأمر التي جاءت من أجله الحال، فعدها جزءا من الجملة وقسمت الجملة إلى مبتدأ وخبر، وعد الحال خبرا ولم يعدها فضلة كما فعل النحويون القدماء والمحدثين، وكأنه قسم الكلام على مسند ومسند إليه سواء كان اسما واسما أو فعلا وفعلا فجعله كما عند سيبويه مبني ومبني عليه، إذ قال "اعلم أن الخبر ينقسم على خبر هو جزء من الجملة لا تتم الفائدة من دونه وخبر ليس بجزء من الجملة ولكنه زيادة في خبر آخر سابق له، فالأول خبر المبتدا كمُنْطلق في قولك (زيد منطلق)، والفعل (خرج زيد) وكل واحد من هذين الجزئين من الجملة وهو الأعم في الفائدة والثاني هو الحال كقولك (جاءني زيد

راكبا)؛ وذلك لأن الحال خبر في الحقيقة من حيث إنك تثبت بها المعنى لذي الحال كما تثبت بخبر المبتدأ للمبتدأ وبالفعل للفاعل، ألا تَراك قد اثْبَتَ الركوب في قولك (جاءني زيد راكبا) لزيد، إلا أن الفرق أنك جئت به لتزيد معنى في إخبارك عنه بالمجيء" [6]، فبهذا النص عدّ الجرجاني الحال خبرا ثانيا لصاحب الحال وبهذا أثبت معناها الدلالي والبلاغي التي جاءت من أجله الحال المفردة، ولعلي التمست بيانا لنص الجرجاني ووضوحا في قول الدكتور فاضل السامرائي عند تبيانه الفرق بين الحال والصفة إذ وضح ذلك عندما رأى أن الحال تبين هيأة صاحبها عند وقوع الحدث غالبا، فإذا قلت (أقبل الطالب سابقا) كان المعنى أنه سابق في وقت الإقبال وهذا فرق ما بين الحال والصفة فإنك إذا قلت (أقبل الطالب السابق)، لم ينص قولك هذا على أنه سابق في أثناء الإقبال بل قد يكون ممن اتصف بالسبق مما مضى، ومثله أن تقول (أقبل الرجل الحافظ) أي من اتصف بالحفظ، فإن قلت(أقبل الرجل حافظا) كان المعنى أنه حافظ في إقباله هذا، أو قد يكون لم يحفظ قبل ذلك والمنتبه لكلام الدكتور فاضل السامرائي أيضا جعل الحال إخبار لأن الحال عنده يقع الآن وليس متصف به كالصفة فأنه أخبر عن الطالب أنه حافظ الآن[7].

مجيء الحال جملة فعلية

قسم النحويون الجمل الواقعة حالا إلى عدة أقسام ووضعوا قواعدهم عليها واختلفوا في هذه القواعد إلى مذاهب شتى وجعلوا هذه الجملة –الحالية- ترتبط بما قبلها إما بواو الحال أو ضمير يعود إلى الجملة السابقة[8].

واستشرط النحويون لجملة الحال بالإخبار من دون تعجب أو شيء يدلّ على المستقبل فجملة الإنشاء تُستبعد من ذلك، فلا نقول (أقبل وليد وهو يهرول) باعدّها حال! ولا يجوز للجملة التي تدل على أنها تحتوي على زمن المستقبل في كونها للحال فلا نقول (حضر ضرغام) على أنها حال![9].

ومن ذلك الجملة الفعلية التي يكون فعلها مضارعا مثبتا، واشترط النحاة لهذا الضرب شرطا،

ووضع الرضي شروطا من ضمنها أن لا يكون -للسين وسوف ولن- حضور في جملة الحال كونها تدل على استقبال .... فالحال الذي نحن بصدده والحال الذي يدل عليه المضارع، وإن تبيانا حقيقة لأن في قولك مثلا (أضرب وليدا غدًا يرمي) لفظ يرمي حال بأحد المعنيين غير حال بالآخر؛ لأنه ليس في زمان المتكلم لكنهم التزموا تجريد صدر هذه الجملة أي المصدرة بالمضارع من علم الاستقبال، لتناقض الحال والاستقبال في الظاهر وإن لم يكن التناقض هنا حقيقة[10].

ويبدو أن الدكتور فاضل السامرائي لم يعجبه تحليل الرضي في هذا الشرط فعبّر عن رفضه في أنه "أقرّ النحاة أن تكون حال مقدرة الواقعة بعد عاملها فلا يوجد داع لهذا الشرط لأن المصدر بدليل استقبال ليست إلا كذلك، قال تعالى : ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحۡيَىٰ مُصَدِّقَۢا بِكَلِمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَسَيِّدٗا وَحَصُورٗا وَنَبِيّٗا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [آل

عمران: 39] وهذه الأحوال مقدرة لأنها بعد التبشير، ولذا نرى أن كل ما احتمل أن يكون حالا في المعنى مما صدر بدليل استقبال، صح أن يكون كذلك، وذلك نحو (عرفت عمرا إنْ تستعنه أعانك) فجملة الشرط حال وهي مصدرة بدليل استقبال"[11].

وكانت قاعدة النحاة في الفعل المضارع المثبت كما قال ابن عقيل :"إن صُدرت بمضارع مثبت لم يجز أن تقترن بالواو، بل لا تربط إلا بضمير نحو (جاء زيد يضحك)، و(جاء عمرو تقتاد الجنائب بين يديه) ، ولا يجوز دخول الواو فلا تقول: (جاء زيد ويضحك)"[12].

وقد اضطربت قاعدة النحويين هذه لأنه جاء في كلام العرب ما هو مخالف لما وصفوه في القاعدة التي ذكرناها من شعر ونثر، أما النثر فقولهم : (قمت وأصك عينه) [13]، وأما الشعر فقال الشاعر:

فلما خشيت أظافيرهم نجوت وأرهنهم مالكا [14]

فلما رأوا فيه كلام العرب ما هو مخالف لقاعدتهم أَولهُ بتأويلات حتى تستقيم القاعدة التي وصفوها فقدروا بعد الواو ضمير لتكون الجملة الحالية اسمية لا فعلية فكان تقديرهم للنثر(قمت وأنا أصك عينيه) .

أما البيت الشعري فكذلك أوّلوهُ فكان موضع الشاهد (وأرهنهم) فكان تقديرهم (وأن أرهنهم)، وهو بهذه التأويلات والتقديرات جعلوا من النحو صعبا لا يأتيه المتعلم بسبب عدم وجود تيسير للنحو، وإذا رجعنا إلى عبد القاهر الجرجاني وجدناه ميسر للنحو لا يؤول تأويلات تعجز المتعلم.

فبعض كلام العرب يجب أن يكون وصفيا على ما هو عليه، ويرى الجرجاني الجملة التي تأتي للحال ومُنعت الواو فلسبب "أنك عمدت إلى الفعل الواقع في صدرها فضممته إلى الفعل الأول في إثبات واحد وكل جملة جاءت حالا ثم اقتضت الواو، فذلك لأنها مستأنف بها خبرا وغير قاصد، إلا أن تضمها إلى الفعل الأول في الإثبات"[15]

وقال الجرجاني مفسرا نصه وتفسير هذا أنك إذا قلت (جاءني زيد يسرع) كان بمنزلة قولك (جاءني زيد مسرعا) في أنك تثبت مجيئا في إسراع، وتجعل الكلام خبرا واحدا وتريد أن تقول جاءني كقولك وجاءني بهذه الهيأة

ومن قولهم:

"وقد علوت قتود الرحل يسفعني ...يوم قد تأتي به الجوزاء مسموم.. [16]

كأنه قال : **(وقد علوت قتود الرحل بارزا** ضاحيا **للشمس)**"[17]

ثم يسترسل بكلامه ويضع النحويين في حرج من خلال قولهم بتقدير الضمير بعد الواو في المضارع المثبت في أنه لا حال في هذه الجمل وإنما هي حكاية حال، إذ قال :(فأما قول ابن همام السلولي :

فلما خشيت أظافيرهم نجوت وأرهنهم مالكا[18]

في رواية من روى وأرهنهم وما شبهوه به من قولهم (قمت وأصك وجهه) فليس الواو فيها للحال وليس المعنى (نجوت راهنا مالكا)، (وقمت صاكا وجهه) ولكن أرهن وأصك حكاية حال، مثل قوله:

"وَلقدْ أمّر على اللئيمِ يبسبُّني فمضييت ثُمَّتت قُلْتتُ لا يعْنيِني" [19]

فكما (أمّر) هنا في معنى مررت، كذلك يكون (أرهن، وأصك) هناك في معنى رهنت وصككت ثم لا يكتفي بهذا النص بل يستبدل الفاء مكان الواو لصحة ما ذهب إليه إذ قال "ويبين ذلك أنك ترى الفاء تجيء مكان الواو في مثل هذا وذلك كنحو ما في الخبر في حديث عبد الله بن عقيل حين دخل على أبي رافع البهودي حصنه وقال :

"فأنهيت إليه فإذا هو في بيت مظلم لا أدري أني هو من البيت فقلت أبا رافع، فقال من هذا فأهويت نحو الصوت فأضربه بالسيف، وأنا دهشٌ"[20] ، "فـ"أضربه" مضارع قد عُطف على الماضي كون معناه ماضيا، فكذلك يرون أن أرهنهم -على الماضي قبله- معطوف ، وكما لا يشك في أن المعنى في الخبر(فأهويت، فضربت) كذلك يكون المعنى في البيت (نجوت ورهنت أن الغرض في إخراجه على لفظ الحال أن يحكى الحال في أحد الخبرين ويدع الآخر على ظاهره كما كان ذلك في " ولقد أمرُّ" على اللئيم يسبني فمضيت، إلا أن الماضي في هذا البيت مؤخر معطوف وفي بيت ابن همام وما ذكرناه معه مقدم معطوف عليه"[21].

مجيء الجملة الاسمية حال

إن الجمل الاسمية التي تأتي حالا تكون على عدة أضرب واختلفوا في بعضها أنها تجيء بالواو أم بغير الواو[22] لأن بعضهم وضع شرطا أن تجيء الجميع بالواو ولم يرض الجرجاني بهذا الاختلاف، وذكر هذا الاختلاف بالتفصيل[23].

يبين الجرجاني في هذا أن قواعد النحويين ليست هي من تبين أن تضع الواو هنا أو هناك وإنما السياق هو من يحدد وضع الواو؛ لأن الطريق إلى علل وضع الواو غير مسلوك، والآن سنعرض قواعد النحويين ونرى رد الجرجاني عليها:

أولاً : أن يكون المبتدأ من الجملة ضميرا لصاحب الحال وقد اشترط النحويون لذلك وجود الواو في هذا الضرب نحو : (جاء عمرو وهو ضاحك) ، (وجاء عمرو وهو يسرع) .[24]

وقد فسر لنا الجرجاني سبب مجيء الواو هنا لأن "جاءني عمرو وهو يسرع" هواستئناف إثبات للسرعة ولم يكن ذلك في (جاءني عمرو يسرع) لأننا إذا ذكرنا اسم عمرو وجئنا بالضمير المنفصل كأننا قلنا اسمه الصريح فنقول (جاءني عمرو وعمرو يسرع)، فإننا لا ندي أي سبيل إلة أن نجعل يسرع في صلة مجيئه ونضمّه له في هذا الإثبات، فإن إعادة اسم عمرو لا يكون استئنافا للخبر وإنما إثباتا للسرعة، لأننا إن لم نفعل ذلك تركنا المبتدأ "هو" ضمير الاسم الصيرح (عمرو) لغوا في كلامنا كما في قولنا (جاءتي هند وسعاد تسرع أمامها) ، ثم ندعو أننا لم نبدأ كلاما جديدا ولم نبدأ للسرعة إثباتا، وإن الحال يسرع هنا نحو إذا قلت (جاءني عمرو يسرع) فجعلت السرعة ولم تذكر عمرا وذلك محال"[25] .

وقد وضح الجرجاني من خلال نصه أن الاستئناف بعد الواو الحال إنما هو إثبات للسرعة وليس لزيد لأنها لو كانت لزيد كان يجب أن نقول (جاء زيد يسرع).

ثانيا: إذا قلت جملة من ضمير يعود على ذي الحال نحو (جاء زيد وعمرو منطلقا) و(جاءني وغلامه يسعى بين يديه)، وقد اشترط النحويون في هذا الموضع إثبات الواو وكذلك الجرجاني [26]، ولكن النحويون لم يعطوا علة ذلك، وإنما كان همهم وضع قاعدة لذلك فقط.

أما الجرجاني فكان قد بين عند ذلك دلاليا، إذ قال: "وإذا قلت "رأيته وغلامه يسعى بين يديه"، و"جاءني عمرو وسيفه على كتفه"، فالمعنى يكون بدأنا وأثبتنا الرؤية والمجيء، ثم بدأت خبرا جئت إثباتا ثانيا لسعي الغلام بين يديه وكون السيف على كتفه ولما كان المعنى على استثناء في الإثبات ثم احتجنا إلى ربط الجملة الأولى بالثانية وجئنا بالواو كما نأتي بها في العطف وتسميتها واو الحال لا يعني أنها لا تربط جملة بجملة"[27].

فنفهم من نص الجرجاني أن العلة في مجيء الواو في هذا الضرب إنما هي لربط جملة بجملة لأننا استأنفنا كلاما جديدا وأردنا ربطه بالكلام السابق، فليس أمامنا من خيار إلا واو الحال للربط ودليل الجرجاني أنها للحال القياس، إذ جعل نظيرها في هذا "الفاء" في جواب الشرط نحو (إن تأتني فأنت مكرم)، فإنها وإن لم تكن عاطفة فإن ذلك لا يخرجها من أن تكون بمنزلة العاطفة... وذلك قياسا سويا وموازنة صحيحة[28].

ثالثًا: في هذا الضرب جوز النحويون طرح الواو وأكدوا أن الأفصح إثباتها نحو(جاء زيد وأبوه منطلق)، ودليلهم في طرح الواو هو أن الارتباط قد حصل بالضمير العائد من الجملة على هذه الحال مثاله قولهم (كلّمته فوه إلي فيّ)، والأفصح فيه إثبات الواو كما ذكرناه لأن الحال في المعنى مقدرة بخبر المبتدأ أما الجرجاني عنده

القياس أن تأتي مع الواو، وكنا قد أعطاينا تفسيرا دلاليا لعدم مجيء الواو في بعض الحالات من هذا الضرب[29] .

وقياسه في إثبات الواو غير هذه الأمثلة فكما أن الماضي تأتي معه قد فكذلك الواو تأتي هنا[30].

رابعا : في هذا الضرب أكد النحويين طرح الواو فصيحا إذا كان خبر المبتدأ ظرفا مقدما عليه نحو (خرج زيد عليه جبة صوف) أي عليه جبة صوف وكقول الشاعر:

خرجت مع الباري عليَّ سوادٌ [31]

أي وعليَّ سواد، فعليّ خبر مقدم وسواد مبتدأ مؤخر فجاز طرح الواو كون الظرف مقدم.

إن الجرجاني لم يختلف مع النحويين في طرح الواو ها هنا وإنما الاختلاف الذي حصل عنده مع النحويين هو هل "عليَّ سوادُ" مبتدأ وخبر [32].

فهنا الجرجاني جعل في الظرف معنى الفعلية ليرفع به سواد لا مبتدأ وخبر مقدم عليه ودليله على معنى الفعلية فقدّر اسم الفاعل للظرف يعني كائنا عليَّ سواد إلّا إذا قدرنا مع الماضي قد نحو "خرجتُ مع الباري قد بقي سواد عليَّ"[33]

وهذا التقدير كما قال ابن السراج في قوله (زيد في الدار) فأنك مخير بين أن تقدر فيه فعلا فتقول استقر في الدار وبين أن تقدر اسم فاعل فتقول مستقر في الدار وإذا عاد الأمر إلى هذا كان الحال في ترك الواو وكان "سواد بمنزلة قضاء الله في قوله":

"سأغسل عَنِّي العَارَ بالسَّسيف جالبًا عَليَّ قَضَاءُ اللهِ ما كان جالبَا" . [34]

كون قضاء الله رُفع باسم الفاعل وهو ظاهر قد اعتمد على الحال فعمل مثل الفعل. [35]

الخاتمة والنتائج:

بعد هذه الرحلة الشيقة مع النحويين وعبد القاهر الجرجاني توصلنا إلى مجموعة من النتائج:

1- إن النحويين عندهم الحال فضلة يجوز حذفه من الجملة أما عبد القاهر الجرجاني فإن الحال عنده خبر ثانٍ في الجملة وليس فضلة كما وصفه النحويون.
2- إن النحويين وصفوا كلام العرب فقط ولم يتكلموا عن علل مجيء الواو مع تلك الجملة، وامتناعا مع غيرها بل واختلفوا بينهم في بعض الجمل فمنهم من قال تطرح الواو وقال آخرون تبقى بينما عبد القاهر الجرجاني فسر لنا وجود الواو وعدمها في جملة الحال، فإذا وجدت الواو فلأن المتكلم استأنف خبرا وغير قاصد أن

يضع الجملة التي بعد الواو إلى الفعل الأول في الإثبات أما إذا امتنعت الواو فذلك لأن المتكلم تعمد إلى الفعل الواقع في صدر الجملة ليضمه إلى الفعل الأول في إثبات واحد.

3- أثبت البحث أن الجرجاني يتكلم في المعنى مراعيا في ذلك النحو وقد أحسن المعاني من خلال الشرح والبيان لكل جملة قالها النحويون واختلفوا فيها.

4- اختلف عبد القاهر الجرجاني مع النحويين في إعراب الكثير من الجمل التي تقع حالا ومنها التي تأتي مع المضارع المثبت بالواو التي أوّلها النحويون بتقدير ضمير بعدها وقد انتصر بأدلة دلالية بلاغية وكذلك اختلافه في إعراب جملة (عليَّ سوادُ) الذي جعل _سواد- فاعل لاسم الفاعل المقدر وليس مبتدأ كما قال النحويون بأدلة دلالية بلاغية.

التوصيات :

أوصي بدراسة :

1- الفضلة بين النحويون والبلاغيين .

2- دلالة الأسماء والأفعال بين النحوين والبلاغيين.

فهاتان دراستان تنهض كل واحدة منهما بأطروحة جديدة.

الهوامش:

([1]) يُنظر : الصفوة الصفية ، تقي الدين النيلي :381/2.

([2]) الأصول في النحو ،ابن سراج :258/1.

([3])المفصل :الزمخشري ،25.

([4])شرح المفصل ،55/2.

([5])النحو الوافي ، 393/2.

([6])دلائل الإعجاز ،الجرجاني:213.

([7])معاني النحو :239/2.

([8]) يُنظر: همع الهوامع ،266/1،والتصريح ،391.

([9]) يُنظَر: معاني النحو ،255/2.

([10]) شرح الرضي على الشافية ،230/1،وينظر :الأصول في النحو .

([11])معاني النحو :255/2.

([12]) شرح ابن عقيل ،295/2.

([13]) يُنظر: شرح ابن عقيل : 595/2-596.

([14]) البيت لعبدالله ابن همام السلولي، ،يُنظر: شرح ابن عقيل ،596/2،والخزانة :542/1.

([15]) دلالئل الإعجاز ،213.

([16]) البيت لعلقمة بن عبدة ،يُنظر ديوانه :157،ودلالئل الإعجاز :214.

([17]) دلائل الإعجاز :214.

[18]() البيت لعبد الله بن همام السلولي، يُنظر: شرح ابن عقيل:2/ 596، والخزانة: 1/ 542.

([19])دلائل الإعجاز ،206.
[20]() دلالئل الإعجاز:206-207.
([21])دلائل الإعجاز،206-207.
([22]) يُنظر :الصفوة الصفية،383/2، شرح ابن عقيل ،594/2.
([23]) دلائل الإعجاز ،212.
([24]) يُنظر :الصفوة الصفية،391/2.
([25]) دلائل الإعجاز ،216/215.
([26]) يُنظر :الصفوة الصفية ،392/2.
([27]) دلائل الإعجاز ،214.
[28]()يُنظر: دلائل الإعجاز: 217.
([29]) يُنظر :شرح الرضي، 302/2،الصفوة الصفية ،392/2.
([30]) يُنظر : دلالئل الإعجاز ،
([31]) دلالئل الإعجاز ،219.
([32]) المصدر نفسه :220.
([33]) يُنظر: ديوان بشار بن برد ، 601/3،وشرح الكافية ، 211/1،الخزانة 540/10،والبرهان الكاشف عن إعجاز القرآن ،251.
([34]) دلائل الإعجاز ،219_220.
([35])المصدر نفسه ،220 .

المصادر والمراجع :

- القرآن الكريم

1- الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن السري بن سهل المعروف بابن السراج، توفي سنة 316هـ ، ت: عبد الحسين الفتلي ،مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت 2010م.
2- البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن ، كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم الذكرائي ت 651هـ ،تحقيق : الخديجة الحديثي ودكتور أحمد مطلوب مطبعة نعاني بغداد.
3- خزانه الأدب ، لباب لسان العرب عبد القادر بن عمر البغدادي،تحقيق: عبد السلام هارون مكتبة الخانجي 1418 هـ - 1997 م.
4- دلال الإعجاز عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني أبو بكر ،تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فاضل مطبعة الخانكي والمدني .
5- ديوان بشار بن برد ، جمع وتحقيق الشيخ محمد بن الطاهر بن عاشور وزارة الثقافة الجزائرية 2009 م.
6- شرح ابن عقيل على الفيس بن مالك قاضي القضاة، بهاء الدين عبد الله بن عقيل الحمداني المصري دار التراث للطبع والنشر القاهرة.
7- شرح التصريخ على التوضييح أو التخريج بمضمون التوضيح في النحو لخالد الأزهري توفي 905هـ ، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ،ط1، 1421 هـــ - 2001 م.

8- شرح الرضي الكافية بن الحاجب محمد بن الحسن الأستراباني السينمائي النجف الرضي تحقيق: إبراهيم الحفظي يحيى بشر مصطفى ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية 1417 هـ -1916 م ، ط1.

9- شرح المفصل للزمخشري ليعيش بن علي بن يعيش بن أبي إسراء محمد بن علي -أبو البقاء- موفق الدين الأسدي الموصلي ،تح: أمير بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان- 1422 هـ- 2000 م.

10- شرح ديوان الحماسة لأبي تمام أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، أبو علي ،تحقيق: غريب الشيخ دار الكتب العلمية 1424 هـ - 2003 م،ط1.

11- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية ، تقي الدين ابراهيم بن الحسين معروف بالنيلي القرن السابع الهجري ،تحقيق : محمد بن سالم العميري مركز إحياء التراث الاسلامي 1419 هـ.

12- معاني النحو، الدكتور فاضل صالح السامرائي ،مؤسسة التاريخ العربي ببيروت لبنان .

13- المفصل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله توفي: 538 هـ ، تح: الدكتور علي بن ملحم، مكتبة الهلال ، -بيروت ،الطبعة الأولى، 1993م.

14- النحو الوافي ،عباس حسن ،مطابع دار المعارف بمصر، ط 3، 1975م .

15- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطي 71 هـ ، تحقيق أحمد شمس الدين ، منشورات محمد علي بهوندار ، الكتب العلمية بيروت لبنان.